آراء الزَّمخشري في المفصَّل التي خالفها في الكشَّاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

آراء الزمحشري في المفصل التي خالفها في الكشاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يعد كتابا (المفصل) و(الكشاف) من أكثر الكتب المتداولة بين النحويين لما لهما من تأثير في الخالفين مؤلفهما، والمقتفين منهجه وآراءه وطريقته . يعنى هذا البحث بالمقارنة بين آراء الزمخشري في كتابين مختلفي المنهج وطريقة التأليف ، فالأول منهما وهو (المفصل) تقعيدي اختار فيه مؤلفه الآراء الموافقة مذهبه ومنهجه ونزعته النحوية، والثاني وهو (الكشاف) تطبيقي لم يتقيد فيه مؤلفه بمذهب معين، بل بحث فيه عن الرأي والإعراب الذي يخدم معنى الآية ويوضحها دون التقيد بمذهب معين، فكان اختلاف الهدف المؤلِّف من أجله سبباً في اختلاف آراء مؤلفهما في الكتابين، تنبه العلماء القدامى لذلك ، ومن هؤلاء ابن مالك وأبو حيان وابن هشام الذين تتبعوا آراء الزمخشري ورجحوا اختلافها . جمعت هذه الآراء، ودرستها، وأوضحت المتابعين للمؤلف فيهما، وحاولت في الخاتمة أن أقدم تفسيراً لهذا الاختلاف .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فيعد كتاب (المفصل) في النحو من أشهر المختصرات النحوية المؤلفة لضبط اللسان وتقويمه، وترجع شهرته لكونه منظَّماً تنظيماً دقيقاً في تبويبه، وتقسيمه، وحسن اختيار الآراء النحوية فيه، لذا لقي عناية كبيرة عند ظهوره، واشتغل الناس بشرحه وإيضاح غامضه وملتبِسه زمناً غير يسير .

وبعد تأليف الزمخشري كتاباً في التقعيد المتمثل في (المفصل) نراه يعكف أكثر من سنتين على تفسير القرآن الكريم وإعرابه مفصلاً، ممارِساً فيه التطبيق، فيؤلف كتاب (الكشاف) جامعاً فيه التفسير والنحو والبلاغة واللغة والأدب ، فدوت شهرته في الآفاق حتى غلب على اسمه، فقيل : (صاحب الكشاف) .

لم تكد الناس تتلقى كتاب (المفصل) بالقبول والعكوف على شرحه وإيضاحه حتى خرج كتاب (الكشاف)، فازداد الناس تعلقاً بنحو الزمخشري، فبحثوا آراءه في كلا الكتابين، وقارنوا بينها ، وممن قام بذلك ابن مالك الذي قرأ كتابي (المفصل) و(الكشاف) وأخذ يقارن بين آراء الزمخشري فيهما، فكان هذا مهيعاً لمن بعده في اقتفاء طريقته، فسلك أبو حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم طريقه، وقارنوا بين آراء الزمخشري في كتابيه، وبينوا اختلافها .

تعتمد فكرة هذا البحث على جمع الآراء التي أوردها الزمخشري في (المفصل) وخالفها في (الكشاف)، ثم دراستها، مع بيان مواقف العلماء الخالفين له منها، سواء كانوا من شراح (المفصل) أم من غيرهم، ثم رجحت ما يترجح بعد ذلك .

أما الخطة التي سرت عليها في هذا البحث فهي أني بدأته بتمهيد تحدثت فيه عن كتابي (المفصل) و(الكشاف) وتأريخ تأليفهما؛ ليتضح الرأي المتقدم من المتأخر والمخالَف من المخالِف، ثم أتبعته بالآراء، وعنونت كل رأي بناء على كلامه الذي في (المفصل)؛ لكونه أقدم، وعليه مدار البحث في المخالفة، ثم أتبعته برأي شراح (المفصل) ومن وافقه، أو خالفه من النحويين، ثم أوضح رأيه في (المفصل)، سواء كان مما انفرد به، أم تابع فيه أحداً من المتقدمين، أم رجح به رأي إحدى المدرستين ، ثم أورد رأيه في (الكشاف) وأذكر من وافقه، مع الترجيح، وتخريج الآراء الواردة من مصادرها ، وختمته

بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع الواردة في هذا البحث .

ولقد حرصت بأن يحكم القارئ على الآراء الموردة في هذا البحث هل فيها مخالفة – كما يشير الباحث – أو لا ؟ فنقلت كلامه من (المفصل) و(الكشاف)؛ ليتمكن القارئ من الحكم على الرأيين المشار إليهما بالاختلاف من نصيهما .

واللّهَ أسأل أن يوفقنا لما فيه يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا شكره وذكره، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

التمهيد :

قبل الخوض في المسائل التي خالف الزمخشري رأيه فيها في (المفصل) أشير في لمحة موجزة إلى كتابي (المفصل) و(الكشاف)، وأتحدث عن زمن تأليفهما، ليتبين السابق من اللاحق، والرأي المتقدم من المتأخر بمعرفة الكتاب المذكور فيه .

(المفصل) :

يعد كتاب (المفصل) من أشهر الكتب المؤلفة بعد كتاب سيبويه، لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف[١]، كما أن مؤلفه لم يبنه على مذهب واحد، بل اقتفى طريقة المدرسة البغدادية بالاختيار من آراء المدرستين البصرية والكوفية ما يرجحه[٢].

تذكر المصادر أن الزمخشري بدأ بتأليفه غرة رمضان سنة ٥١٣هـ وفرغ منه في المحرم سنة ٥١٥هـ ، وأسمعه الناس في مكة بباب شيبة سنة ٥١٩هـ [٣].

أما صاحب كشف الظنون فيوافق هذه المصادر في بداية تأليف الكتاب ويحدد اليوم الذي بدأ فيه وأنه يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٣هـ [٤]، فيكون قد مكث في تأليفه سنة وأربعة أشهر .

ويبدو أنه بقي في مكة، ودَرَسَ كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري ت ٥١٨هـ [٥]، ثم أسمع الناس (المفصل) سنة ٥١٩هـ [٦]،ثم رحل إلى بلاد فارس، فيكون في جواره الأول قد ألف كتاب (المفصل) .

(الكشاف) :

ذكر الزمخشري في مقدمته مدة تأليفه للكشاف، وأنها نحو من خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٧]، وتذكر المصادر أنه بدأ في تأليفه سنة ٥٢٦هـ [٨]في مكة في

---

(١) ينظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي : ٤٢١ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية : ٢٨٥، المدرسة البغدادية : ٤١٨ .

(٣) ينظر : التخمير : ٤٣/١، وفيات الأعيان : ١٦٩/٥، منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٥٣ .

(٤) ينظر : كشف الطنون : ١٧٧٤/٢.

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ٤٦/٢ .

(٦) ينظر : كشف الظنون : ١٧٧٤/٢.

(٧) ينظر : الكشاف ٤/١ .

(٨) ينظر : كشف الظنون : ١٧٧٥/٢، منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٧٦ .

جواره الثاني، وانتهى منه ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ[١] فيكون (الكشاف) متأخراً عن (المفصل) بما يقارب ثلاثة عشر عاماً.

على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه تقدم للزمخشري تفسير للقرآن الكريم سمي في بعض المراجع بـ(الكشاف القديم)، وأشار إليه الزمخشري في مقدمة (الكشاف)، وأنها إملاءات أملاها على بعض علماء المعتزلة لما ألحوا عليه في إملاء تفسير للقرآن، تحدث فيها عن فواتح القرآن الكريم، وحقائق سورة البقرة ، ويصفها الزمخشري نفسه بأنها إملاءات طويلة يكثر فيها السؤال والجواب، وقد أفاد منها في تأليف (الكشاف) فيما بعد بأن تحاشى الإطالة والإطناب.

وهذه الإملاءات – فيما يفهم من كلام الزمخشري عنها– أنها منتشرة ،و ذكر في مقدمة (الكشاف) أنه وهو في طريقه إلى مكة لجواره الثاني ما دخل بلداً إلا سئل عن هذه الإملاءات، حتى قدم مكة فسأله أميرها ابن دهَّاس العلوي عن هذا المملى، حتى إنه – أي ابن دهَّاس– حدثته نفسه بأن يذهب للزمخشري في بلاد فارس طلباً لهذا المملى[٢]، فكان ذلك مقوياً له على المضي في تأليف تفسير (الكشاف) .وقد أورد الزركشي والسيوطي بعضاً من نصوصه[٣].

ويظهر أن هذه الإملاءات كانت بعد رحيله من مكة في جواره الأول ولو كانت قبل لطلبها منه ابن دهاس العلوي لما كان مقيماً عنده بمكة من ٥١٣هـ إلى ٥١٩هـ وهي الفترة التي ألف فيها (المفصل).

وأياً كان زمن هذه الإملاءات أو ا(الكشاف القديم) –كما تسمى– فهي متأخرة عن (المفصل)، فيكون الرأي الأول المقدم هو ما ورد في (المفصل) والرأي المتأخر المخالِف هو رأيه في (الكشاف).

ألف الزمخشري (المفصل) قاصداً ضبط اللسان، فاختار الآراء التي تخدم الهدف المنشود من تأليفه، ورجح المذاهب التي يرى أنها تحقق الغرض المؤلَّف من أجله، أما في (الكشاف) فاختلف منهجه فأخذ يبحث عن الآراء التي توافق المعنى الذي تضمنته الآية،

---

(١) ينظر: الكشاف: ٤/ ٨٢٥ .

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٣ .

(٣) ينظر: ينظر البرهان في علوم القرآن: ١/ ٧٢، ٣٠٤، ٣٤٧، ٢/ ٤١٧، ٣/ ١٤٥، ١٤٦، ٢٨٧، ٤/ ١٩٧، ٣٨٥، الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٨٥٦، ٩٦٣.

فرجح بعض الآراء التي لم يرجحها في (المفصل)، بل انفرد بآراء لم ترد فيه ولا في كتب النحويين المتقدمين، وذلك أنه لما مارس التطبيق في (الكشاف) تخلى عن بعض تلك الآراء التي ارتضاها في (المفصل) ، لذا كانت المخالفة بين الآراء في الكتابين واردة وحاصلة، ولا غرابة في ذلك؛ لاختلاف الهدف المنشود من تأليف الكتابين، من أجل ذلك ظهرت بعض المسائل التي اختلف فيه رأيه في الكتابين وهو ما سأذكره في المسائل التالية .

١- سبب منع (ثلاث) من الصرف :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن سبب منع (ثُلاث) من الصرف هو الوصفية والعدل، يقول : (والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو : (عمر) و(ثُلاث)؛ لأن فيه عدلاً ووصفية)[١].

وأوضح شراح كلامه بأن سبب منع (ثُلاث) وغيرها من الأعداد التي على وزن (فعال) و(مفعل) عنده هو الوصفية والعدل عن العدد المكرر؛ إذ إن (ثلاث) معدول عن ثلاثة ثلاثة [٢]. وهذا هو مذهب الجمهور [٣].

وذهب في (الكشاف) إلى أن سبب منعها من الصرف هو العدل المكرر، وهو عدل في اللفظ عن (ثلاثة ثلاثة) إلى لفظ : (ثُلاث)، وعدل عن تكرار اللفظ إلى توحيده ، يقول : ((مثنى وثلاث ورباع) معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين : عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهن نكرات يعرفن بلام التعريف)[٤] .

ورد أبو حيان هذا الرأي، وعده مما انفرد به [٥].

وأقول : تابعه ابن الحاجب في شرح الوافية [٦]، وحكاه الرضي بصيغة التوهين (قيل)[٧].

---

(١) المفصل : ٣٥ .

(٢) ينظر : التخمير : ٢٢٠/١، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/١، الإيضاح في شرح المفصل : ١٣٣/١، الإقليد: ٢٥٧/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٥/٣، المقتضب : ٣٨١/٣، الإيضاح العضدي : ٣١٠، التسهيل : ٢٢٢، الكافية : ٦٣.

(٤) الكشاف : ٤٦٧/١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١٥٩/٣ .

(٦) ينظر : شرح الوافية : ١٣٩.

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١١٦/١/١ .

٢- بناء المنادى المفرد الموصوف بـ(ابن) على الفتح لا غير :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن المنادى المفرد الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى علم بعده متصل به يبنى على الفتح فقط، ولم يجز غيره، يقول :(والوصف بـ(ابن) و(ابنة) كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني ، كما فعلوا في (ابن) و(امرئ) [١]، وعدم ذكره الوجه الآخر يفهم منه تحتم البناء على الفتح ولزومه، وأشار إلى ذلك ابن الحاجب[٢] والجندي[٣].

ووافقه في الاقتصار على البناء على الفتح صدر الأفاضل[٤]، والسكاكي[٥]، والإسفراييني[٦] والكيشي[٧] .

وأقول سبق الزمخشري في الاقتصار على رأي واحد في هذه المسألة ابن السراج[٨]، والفارسي[٩] ، والجرجاني[١٠] .

أما في (الكشاف) فرجع إلى مذهب الجمهور[١١]، وأجاز الوجهين ، البناء على الفتح للإتباع، والبناء على الضم على أصل إعراب المنادى المفرد، فقال في كلامه على قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[١٢] : ((عيسى) في محل النصب على إتباع حركة الابن، كقولك : يا زيد بن عمرو ، وهي اللغة الفاشية، ويجوز أن يكون مضموماً ، كقولك : يا زيد بن عمرو، والدليل عليه قوله ...) [١٣].

---

(١) المفصل : ٦٣ .
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٦٩/١ . .
(٣) ينظر : الإقليد : ٤١٧/١ .
(٤) ينظر : التخمير : ٣٣٥/١، ترشيح العلل : ١٧٣.
(٥) ينظر : مفتاح العلوم : ١٦٢ .
(٦) ينظر : لباب الإعراب : ٣٠٤ .
(٧) ينظر : الإرشاد : ٢٧٩ .
(٨) ينظر : الموجز : ٤٧.
(٩) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥٠ .
(١٠) ينظر : المقتصد : ٧٨٥/٢ ، الجمل : ٨١ .
(١١) ينظر : الكتاب : ٢٠٣/٢، المقتضب : ٢٣١/٤، الأصول : ٣٤٥/١، الجمل للزجاجي: ١٥٧، التسهيل : ١٨٠.
(١٢) سورة المائدة من الآية (١١٢) .
(١٣) الكشاف : ٦٩٢/١ .

٣- منع تقديم الحال على عاملها المعنوي :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع تقديم الحال على عاملها المعنوي، يقول : (والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل، كقولك : فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً...فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً)[١] فمنع تقديم الحال على عاملها المعنوي، لضعفه[٢]، وهذا رأي سيبويه .[٣] .

وذهب في (الكشاف) إلى جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي، فأعرب (مطويات)في قراءة النصب[٤]من قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٥] حالاً وعاملها متعلق الجار والمجرور (بيمينه)، يقول : (ونصب (مطويات) على الحال)[٦]، كما أجاز في أحد أعاريب (جميعاً) من قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ ﴾[٧] أن تكون (جميعاً) حالاً، والعامل فيها الجار والمجرور (منه) المعرب خبراً لمبتدأ محذوف، أو خبراً للاسم الموصول (ما في الأرض)، وفي كلا الإعرابين تقدمت الحال على عاملها المعنوي[٨].

واعترض عليه أبو حيان في إعراب الآية الأخيرة وذكر أن هذا الإعراب مخالف لمذهب الجمهور المانعين تقدم الحال على عاملها المعنوي، وأنه لا يجوز إلا على مذهب الأخفش[٩].

وإيضاح ذلك أن الأخفش أجاز تقدم الحال على عاملها المعنوي إذا كان المبتدأ صاحب الحال متقدماً على الحال نحو : زيد قائماً في الدار [١٠]، وهو مذهب الفراء والزجاج، ونسب للكسائي[١١] . أما إذا كان صاحب الحال متأخراً عن الحال فلا يجوز تقديمه نحو :

---

(١) المفصل : ٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٥٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣١/١، الإقليد : ٥٢٣/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٢٤/٢ .

(٤) نسبت إلى عيسى بن عمر والجحدري . ينظر : شواذ القراءات : ١٣٢، البحر المحيط : ٤٢٢/٧ .

(٥) سورة الزمر من الآية (٦٧) .

(٦) الكشاف : ١٤٤/٤ .

(٧) سورة الجاثية من الآية (١٣) .

(٨) ينظر : الكشاف : ٢٨٨/٤ .

(٩) ينظر : البحر المحيط : ٤٥/٨ .

(١٠) ينظر : الأصول : ٢٢٠/١، شرح الكافية الشافية : ٧٣٥/٢، شرح الكافية : ٦٥٢/٢/١ .

(١١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١، ٤٢٥/٢، معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٢/٤، إعراب القرآن ٢٢/٤ .

قائماً زيد في الدار ولا يجيزه الأخفش ولا غيره [1].

وفي موضع آخر من (الكشاف) رجع الزمخشري إلى مذهب الجمهور وما اختاره في (المفصل)، ومنع تقدم الحال على عاملها المعنوي وذلك في تعليله قراءة نصب كل[2] من قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[3] وأعرب (كلاً) تأكيداً لاسم (إن) مع عدم اقترانه بالضمير المطابق[4]، ومنع الحالية فيها معللاً بتقدمه على العامل المعنوي، فقال : (فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلاً) حالاً قد عمل فيها (فيها) ؟ قلت : لا، لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول : كلَّ يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد)[5].

٤- ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير شاذ أو نادر ، يقول : (والجملة تقع حالاً. ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم : (كلمته فوه إلى فيَّ) وما عسى أن يعثر عليه في الندرة)[6] .

ووافقه جمع من المتأخرين مع تنوع عباراتهم في ذلك . فعده صدر الأفاضل وابن يعيش قليلاً[7]، أما ابن الحاجب فعده مرة شاذاً[8]، ومرة قليلاً ضعيفاً[9]، والكيشي شاذاً[10]، أما الجندي فجعله مما يلحق بالنوادر[11] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٤٣/١ .

(٢) قراءة شاذ نسبت لعيسى بن عمر وابن السميفع . ينظر : المحرر الوجيز : ٥٢/١٣، البحر المحيط : ٤٤٨/٧ .

(٣) سورة غافر من الآية (٤٨) .

(٤) وهو رأي الفراء وتبعه ابن عطية، ورده ابن مالك وأبو حيان وابن هشام .

ينظر : معاني القرآن : ١٠/٣، المحرر الوجيز : ٥٢/١٣ ، شرح التسهيل : ٢٩٢/٣، البحر المحيط : ٤٤٩/٧، مغني اللبيب : ٢٥٧، ٦٦٢.

(٥) الكشاف : ١٧١/٤ .

(٦) المفصل : ٩٢ .

(٧) ينظر : التخمير : ٤٣٨/١، شرح المفصل : ٦٦/٢ .

(٨) ينظر : شرح الوافية : ٢٢١ .

(٩) ينظر : الكافية : ١٠٥، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٤٤/١، شرح المقدمة الكافية : ٥١٦/٢ .

(١٠) ينظر : الإرشاد : ٢٤٣ .

(١١) ينظر : الإقليد : ٥٤٢/١ .

وفصل الرضي في ذلك ، فذكر أنه إن كان الضمير الرابط في أول الجملة فجائز، نحو : جاء زيد يده على رأسه، وإن كان في وسطها أو آخرها فهو ضعيف[1]، وذلك كقول الشاعر :[2]

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامرُه ورفيقُه بالغيبِ لا يدري

ونسب هذا الرأي – أعني شذوذ ربط الجملة بالضمير وحده– إلى الفراء[3] ، وقيل : للكوفيين[4]، ووافقه عبدالقاهر الجرجاني، ووصف انفراد الضمير بالربط بالقلة والخروج عن الأصل والقياس[5].

وقد رد ذلك ابن مالك والمتأخرون[6]، وذكروا أن ذلك غير شاذ ، بل جائز، لكنه لا يكثر كثرة الربط بالواو، وأن إجازته مذهب سيبويه والجمهور[7] .

وذهب ابن مالك إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير أقيس من الربط بالواو ؛ لكونه رابطاً للجملة الاسمية في بابي الخبر والنعت ، ولا مدخل للواو فيهما[8] .

أما في (الكشاف) فقد خالف ما ذكره في (المفصل)، فأعرب الجملة الاسمية المربوطة بالضمير وحده حالاً في خمسة مواضع[9] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[10]،وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾[11]، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ

(١) ينظر : شرح الكافية : ٦٧٤/٢/١ .

(٢) بيت من الكامل مختلف في نسبته قيل : للأعشى، وقيل: للمسيب بن علس ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، : مغني اللبيب : ٦٥٦ ، خزانة الأدب : ٢٣٣/٣.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٦/٣، البحر المحيط : ٣١٦/١، توضيح المقاصد : ٧٢٠/٢، المساعد : ٤٦/٢، تعليق الفرائد : ٢٥١/٦ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٥٠٥/٣ .

(٥) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢١٨، ٢١٩ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٤/٢–٣٦٥، شرح عمدة الحافظ : ٤٥٤–٤٥٨، المقاصد الشافية : ٥٠٦/٣، تعليق الفرائد : ٢٥٠/٦ .

(٧) ينظر الكتاب : ٣٩١/١، المقتضب : ١٢٥/٤، أمالي ابن الشجري : ٤٧٣/٢، ١٢/٣، شرح الكافية الشافية : ٧٥٨/٣، أوضح المسالك : ٣٥٠/٢ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٦/٢ .

(٩) ينظر : الكشاف : ٩٧/٢، ٥٣٥، ١٤٠/٤، ٣٨٦، ٥٢٣ .

(١٠) سورة الأعراف من الآية (٢٤) .

(١١) سورة الرعد من الآية (٤١) .

ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [1]، وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [2] . وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾ ﴾ [3] .

وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشري، وأورد كلامه على الآيتين الأوليين، فقال : (وزعم الزمخشري أن قولهم : (كلمته فوه إلى فيَّ) نادر، وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبه في (الكشاف)...)[4]، ووافقه في ذلك المتأخرون[5] . وأشار الشيخ عضيمة – رحمه الله – إلى اختلاف رأي الزمخشري في الآيات الثلاث الأخيرة [6].

٥- حذف المضاف لأمن اللبس :

تحدث الزمخشري عن هذه المسألة في (المفصل)، وذكر أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه جائز إذا أمن اللبس نحو قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [7]، أما إذا كان الحذف ملبِساً فيقتصر به على الشعر كقوله[8]:

فهل لكمُ فيها إليَّ فإنني طبيبٌ بما أعيا النِّطاسيَّ حِذْيما[9]

أما في (الكشاف) فقد تحدث عن حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [10]، وذكر أن تسميته شهر الصوم وقعت بالمضاف والمضاف إليه فيقال : شهر رمضان، كما ورد في الآية، لكنه أورد إشكالاً بأنه قد يقال : رمضان كما ورد في قول النبي صلى الله عليه

---

(١) سورة الزمر من الآية (٦٠) .

(٢) سورة ق الآية (٢١) .

(٣) سورة الصف الآية (٤) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٥/٢ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ٧٢٠/٢، المساعد : ٤٦/٢، تعليق الفرائد : ٢٥٠/٦ .

(٦) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ٥٩٠/٣/١ .

(٧) سورة يوسف من الآية (٨٢) .

(٨) بيت من الطويل لأوس بن حجر من قصيدة يهجو بها بني الحارث بن سدوس بن شيبان، الخصائص : ٤٥٣/٢،شرح المفصل : ٢٥/٣، شرح الكافية : ٩٣٣/٢/١ .

(٩) ينظر : المفصل : ١٣٥ .

(١٠) سورة البقرة من الآية (١٨٥) .

وسلم : (من صام رمضان إيماناً واحتساباً) [1]، وقوله عليه الصلاة والسلام : (من أدرك رمضان فلم يغفر له) [2]، وخرجه على أن هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأمن اللبس ،كما جاء في قول الشاعر : بما أعيا النطاسي حذيما[3].

فجعل حذف المضاف وهو كلمة (ابن) من البيت جائزاً مقيساً مع أنه في (المفصل) قصره على الضرورة الشعرية .

وأجاز ابن جني مثل هذا الحذف ولم يربطه بالشعر، بل جعله في النثر، وأنه إذا علم المعنى جاز الحذف، ومن ذلك : (أهنت غلام زيد) فيجوز : أهنت زيداً، إن فهم منه إهانة غلام زيد، إذ إهانة الغلام إهانة لزيد[4]، وخالفه الرضي، وعده من الحذف الملبِس[5] .

وقد أشار البغدادي إلى اختلاف رأي الزمخشري في البيت في (المفصل) و(الكشاف)، ورجح ما ذهب إليه في (الكشاف)[6].

٦- وصف الضمير :

يمنع النحويون وصف الضمير، لكونه غير محتاج إلى إيضاح، بل هو أعرف المعارف، يقول سيبويه : (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدَّث قد عرف من تعني) [7]، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين [8]، وأخذ الزمخشري بهذا الرأي في (المفصل) يقول : (والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة) [9].

وخالف هذا الرأي في (الكشاف) فأجاز وصف الضمير، وذلك في توجيهه نصب

---

(١) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب (من صام رمضان إيماناً واحتساباً) : ٣٦١ ، ومسلم في كتاب الصيام، باب الترغيب في صيام رمضان وقيامه : ٢٩٩ .

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث كعب بن عجرة، ١٤٤/١٩ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٢٧/١ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٤٥٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٩٣٣/٢/٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧١/٤ .

(٧) الكتاب : ١١/٢ .

(٨) ينظر :معاني القرآن للفراء : ٤٧١/١، المقتضب : ٢٨١/٤، الأصول : ٣٢/٢، الجمل : ١٦، الإيضاح العضدي : ٢٨٩، اللمع : ١٣٩.

(٩) المفصل : ١٥١ .

(علام)[1]من قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [2] يقول : (ثم نصْب (علام الغيوب) على الاختصاص، أو النداء، أو هو صفة لاسم (إن)) [3]، ووافقه في هذا فخر الدين الرازي [4].

ورد عليه أبو حيان بأن ما ذكره مخالف لما عليه النحويون من البصريين والكوفيين، إلا ما ذكر عن الكسائي من إجازته وصف الضمير إذا كان للغائب، ولم يقصد التخصيص [5].

وقد رد السمين الحلبي على شيخه أبي حيان، وذكر أن الزمخشري لم يرد بقوله : (صفة لاسم إن) الصفة والنعت المعروفين، بل أراد البدل، وهو متابع لسيبويه في هذا التعبير؛ إذ يسمي البدل صفة، وقد فهم النحويون ذلك من كلامه [6].

وأقول : لم أجد ما ذكره السمين الحلبي ونسبه لسيبويه من أنه يعبر عن البدل بالصفة، بل الذي وجدته –ونص عليه بعض النحويين– أنه يسمي التوكيد صفة، وهو مصطلح مستعمل أيضاً عند الأخفش والمبرد، يقول ابن عقيل : (وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد صفة) [7].

ومما عبر فيه سيبويه عن التوكيد بالصفة قوله : (كما أن (أجمعين) لا يجوز في الكلام إلا وصفاً)[8]، وقوله : (وأما جميعهم) فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر ، كما يوصف بـ (كلهم)) [9]، وقوله : (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه) [10] ففي هذه النصوص استعمل مصطلح الوصف للتوكيد[11] .

وممن استعمله كاستعمال سيبويه الفراء[12]، والأخفش[13]،والمبرد[14]، ونص

---

(١) نسبت لابن عباس وأبي حيوة ويعقوب . ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ٤١ . البحر المحيط ٤/ ٥٤ .
(٢) سورة المائد من الآية ١٠٩.
(٣) الكشاف : ١/ ٦٩٠ .
(٤) ينظر : التفسير الكبير : ٤/ ٤٥٨ .
(٥) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٥٤ .
(٦) ينظر : الدر المصون : ٢/ ٦٤٣ .
(٧) المساعد : ٢/ ٣٨٤ .
(٨) الكتاب : ٢/ ٥٧ .
(٩) الكتاب : ٢/ ١١٦.
(١٠) الكتاب : ٢/ ٣٧٩ .
(١١) ينظر الكتاب : ١/ ٢٧٨، ٢/ ١١، ٣٧٧، ٥٤، ١١٤، ١٧٨، ٣٥١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩١.
(١٢) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٤٧١ .
(١٣) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٢٣٦، ٣٤٨.
(١٤) ينظر : المقتضب : ٣/ ٢١٠، ٣٤٢ .

السيرافي على أن هذا استعمال شائع عند النحويين[1].

وممن خالف الزمخشري في إعراب (علام) صفة للضمير مع موافقته له في كثير من الآراء المنتجب الهمذاني والبيضاوي، فوافقاه في الوجهين الأولين اللذين ذكرهما لنصب (علام)، وزاد المنتجب إعرابه بدلاً من الضمير[2]، أما البيضاوي فاقتصر على الوجهين الأولين[3].

٧- إعراب لفظ الجلالة (الله) صفة لاسم الإشارة :

يجمع النحويون على أن العلم يوصف ولا يوصف به، يقول سيبويه : (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم)[4]، وهذا رأي النحويين بعده[5]. وذهب الزمخشري في (المفصل) إلى ذلك ،إذ يقول : (والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة، والعلم مثله في أنه لا يوصف به) [6].

وذهب في (الكشاف) إلى إعراب لفظ الجلالة (الله) من قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾ [7] صفة لاسم الإشارة ،وأجازه في صنعة النحو، لكنه منعه معللاً بعدم قبول المعنى له ، يقول : (ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم (الله) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، و(ربكم) خبراً لولا أن المعنى يأباه) [8].

ورد عليه ابن هشام، وعد ذلك من أوهام المعربين [9].

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الزمخشري في موضعين آخرين من القرآن الكريم

---

(١) ينظر : شرح الكتاب (دار الكتب العلمية) : ٢/ ٢٦٥، ٣٤٤ .

(٢) ينظر : الفريد : ٢/ ١٠٣.

(٣) أنوار التنزيل : ٢/ ١٤٨.

(٤) الكتاب : ٢/ ١٢.

(٥) ينظر : المقتضب : ٤/ ٢٢٢، ٢٨٤، ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٦، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٦، شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٣، شرح الكافية : ١/ ٢/ ١٠٠٠.

(٦) المفصل : ١٥١.

(٧) سورة فاطر من الآية (١٣).

(٨) الكشاف : ٣/ ٦٠٥ .

(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٣.

أعرب لفظ الجلالة من قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾[1] خبراً لا صفة[2]، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عضيمة رحمه الله [3].

٨- وصف اسم الإشارة باسم غير مقترن بـ(أل) :

رتب النحويون المعارف ،فبدؤوا بالضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول والمعرف بـ(أل)، وذلك لأنها ليست على رتبة واحدة في التعريف[4].

وتظهر فائدة هذا الترتيب في باب النعت؛ إذ الأخص لا يقع وصفاً لما هو أقل منه، فاسم الإشارة –مثلاً– لا يقع وصفاً للموصول، ولا للمعرف بـ(أل)؛ لأنه أخص منهما وأعرف .

ومن هذا الترتيب نجد أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بمقترن بـ(أل)، وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في (المفصل) فقال : (والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة)[5].

وأوضح شراح كلامه بأن مفهوم كلامه أن ما كان مقترناً بـ(أل) بعد اسم الإشارة يعرب صفة، كما يعرب المقترن بـ(أل) بعد (أي) في النداء صفة [6].

وقد خالف الزمخشري هذا الرأي في (الكشاف) فأعرب (تخاصم) غير المقترن بـ(أل) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴿٦٤﴾ ﴾[7] في قراءة النصب[8] صفة لاسم الإشارة (ذلك) مع أنه غير مقترن بـ(أل)، يقول : (وقرئ بالنصب على أنه صفة لـ(ذلك)؛ لأن

---

(١) في الآية (١٠٢) من سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ وفي الآية (٦٢) من سورة غافر في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٢/ ٥٤، ٤/ ١٧٦.

(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ١/ ١٤١.

(٤) ينظر : الإنصاف : ٧٠٧ المسألة الواحدة بعد المائة، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٦، ٥/ ٨٧، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٩٠٨، شرح التسهيل : ١/ ١١٥، شرح الكافية : ١/ ٢/ ٩٩٥ .

(٥) المفصل : ١٥١.

(٦) ينظر : التخمير: ٢/ ١٠٠، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٤٦، الإقليد : ٢/ ٧١٧ .

(٧) سورة ص الآية (٦٤) .

(٨) نسبت إلى زيد بن علي، وابن أبي عبلة في شواذ القراءات للكرماني : ٤١٢، وإلى ابن السميفع في شواذ القراءات لابن خالويه : ١٣١، وإلى ابن أبي عبلة فقط في المحرر الوجيز : ١٢/ ٤٨٢، البحر المحيط : ٧/ ٣٩٠ .

أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس)[1].

ووهمه ابن هشام، وعلل عدم جوازه بعدم اقتران النعت بـ(أل) ، كما أنه لو اقترن بـ(أل) وصار اسم جنس فالأرجح إعرابه عطف بيان لا صفة، وهذا رأي ابن جني وابن السِّيد وابن مالك [2].

ونقل أبو حيان عن صاحب اللوامح[3] أنه ذكر أنه لو قرئ بنصب (تخاصم) لأعرب بدلاً لا صفة [4].

٩- منع البدل من ضميري المتكلم والمخاطب المتصلين :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب، وقصر ذلك على ضمير الغائب ، فقال : (ويبدل المظهر من المضمر الغائب، دون المتكلم والمخاطب) [5].

وعلل ابن يعيش هذا المنع بأن ضميري المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح والبيان، والبدل يراد به البيان، فلم يتحقق ذلك فيهما، فمنع البدل منهما[6] .

ووافقه صدر الأفاضل[7] والجندي[8] والتفتازاني[9]، وخالفه ابن يعيش[10]، ورد عليه ابن الحاجب[11] .

أما في (الكشاف) فرجع إلى مذهب الجمهور، وأجاز الإبدال من ضمير الحاضر في موضعين :

---

(١) الكشاف : ١٠٣/٤ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٢، ٧٤٨.

(٣) عبد الرحمن بن محمد الرازي ، عالم بالقراءات له : اللوامح في القراءات الشاذة، وكتاب التجويد توفي سنة ٤٥٤هـ . ينظر : غاية النهاية لابن الجزري : ٣٦١/١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٩٠/٧ .

(٥) المفصل : ١٥٨.

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣ .

(٧) ينظر : التخمير: ١٢٠/٢.

(٨) ينظر : الإقليد : ٧٧٣/٢ .

(٩) ينظر : إرشاد الهادي : ١٠٩.

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣ .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥١/١ .

أحدهما : (أولنا) من قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[1]، فقال : ((الأولنا وآخرنا) بدل من (لنا) بتكرير العامل)[2].

الثاني : (لمن كان يرجو الله) بدل بعض من ضمير المخاطب في (لكم) من قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾[3]، فقال : (لمن كان يرجو الله) بدل من (لكم))[4] .

والذي يظهر لي أن مراد الزمخشري بمنع البدل من ضمير المتكلم والمخاطب هو البدل المطابق، لكنه أطلق في المنع ولم يخصص اعتماداً على تنبه القارئ، يقوي ذلك الأمور التالية:

الأول : أن الشواهد المثبت فيها البدل من ضمير الحاضر في قول الشاعر[5] :

أوعدني بالسجنِ والأداهمِ رجلي فرجلي شَثْنةُ المناسِمِ

وقول الشاعر[6] :

ذريني إنَّ أمركِ لن يُطاعا وما ألفيتيني حِلمي مُضاعا

من الأبيات المشتهرة في كتب النحو في باب البدل، فيبعد أن لا يكون الزمخشري قد اطلع عليهما .

الثاني : مخالفته مذهب الكوفيين والأخفش في إجازة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر بدلاً مطابقاً لغير توكيد ولا تبعيض ولا اشتمال[7]، وموافقته للبصريين في المنع، فيحتمل أن يكون الزمخشري أراد منع هذا الرأي ومتابعة البصريين، لكنه لم يحدد ما نوع البدل الممتنع فيه ؟ فبقي الكلام عاماً .

---

(١) سورة المائدة من الآية (١١٤) .

(٢) الكشاف : ٦٩٣/١ .

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٢١) .

(٤) الكشاف : ٥٣١/٣ .

(٥) بيتان من مشطور الرجز للعُديل بن الفرخ العجلي ، وهما في : شرح المفصل : ٧٠/٣،شرح الكافية : ١٠٨٦/٢/١، توضيح المقاصد : ١٠٤٤/٢ .

(٦) بيت من الوافر لرجل من بجيلة ، وهو في الكتاب : ١٥٦/١، شرح التسهيل : ٣٣٦/٣،شرح الكافية: ١٠٨٧/٢/١ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٩٣/٢، معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٢/٢، إعراب القرآن : ٥٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٣، شرح الكافية الشافية : ١٢٨٤/٣، شرح الكافية : ١٠٨٧/٢/١ .

الثالث : أن الأمثلة التي مثل بها لمنع البدل لا تنطبق إلا على البدل المطابق، وهي : (بي المسكين كان زيداً، عليك الكريم المعول) مما يقوي أن مراده بالمنع هو البدل المطابق .

١٠- مجيء عطف البيان من النكرة :

ذهب البصريون إلى أن عطف البيان لا يجيء إلا في المعارف، وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه في النكرات [١]، ورجحه ابن مالك معللاً بأن المراد منه إزالة الغموض والإبهام والنكرة أشد من المعرفة في طلب الإيضاح؛ لغموضها، فمجيئه من النكرة من باب الأولى[٢].

وقبل البدء ببحث اختلاف إعراب الزمخشري للفظ (سنين) لا بد من ذكر اختلاف القراء في قراءة هذه الآية، فقرأ السبعة إلا حمزة والكسائي بتنوين (مائة) وقطعها عن الإضافة، وقرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)[٣]، وإعراب الزمخشري كلمة (سنين) سيكون على قراءة غير حمزة والكسائي .

فذهب في(المفصل)إلى أن كلمة(سنين)بدل من (ثلاث)[٤]،وهو منسوب للأخفش[٥]، وهو رأي الزجاج[٦]، والفارسي[٧]، وابن خالويه[٨]، ورجحه النحاس[٩]، واختيار مكي[١٠] والعكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن الحاجب[١٣].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٤،شرح عمدة الحافظ : ٢/ ٥٩٤، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٤٣، مغني اللبيب : ٧٤٣ . .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٤،شرح عمدة الحافظ : ٢/ ٥٩٤ .

(٣) ينظر :السبعة : ٣٨٩، النشر : ٢/ ٣١٠ .

(٤) ينظر : المفصل : ٢٦٩ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٦٩٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٢٧٨ .

(٧) ينظر : الحجة : ٥/ ١٤٠.

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٩٠ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ٢/ ٤٥٣ .

(١٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٣٩ .

(١١) ينظر :التبيان : ٢/ ٨٤٤ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل : ٦/ ٢٤ .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٦١٣ .

وذهب في (الكشاف) إلى أنها عطف بيان، فقال : ((وسنين) عطف بيان لـ(ثلاثمائة)) [1].

وقد ضعف أبو حيان إعرابه (سنين) عطف بيان، وعلله بمخالفة البصريين [2]، وممن ضعفه المنتجب الهمذاني، لكنه لم ينسبه للزمخشري [3].

وأقول : ضعف أبو حيان رأي الزمخشري لمخالفته مذهب البصريين، وذلك أنهم لا يجيزون مجيء عطف البيان من النكرات ، أما مذهب الفراء والكوفيين فجوزوه في النكرات[4]، وقد أخذ به الزمخشري في (الكشاف) في موضع آخر أيضاً، إذ أعرب (صديد) من قوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ ﴾[5] عطف بيان وهو نكرة[6].

وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشري في إجازته عطف البيان من النكرة في (الكشاف) مع عدم إجازته في (المفصل) [7].

١١- مجيء عطف البيان أقل تعريفاً من المبيَّن :

الغرض من عطف البيان إزالة غموض يعتري المبيَّن ،ولا يزول هذا الغموض إلا بكلمة أوضح بياناً مما تقدمها ، ولهذا ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن عطف البيان ينزل من المبيَّن منزلة الكلمة المستعملة التي تذكر بعد الكلمة الغامضة، لتوضحها، وتزيل غموضها ، يقول في ضابط عطف البيان في (المفصل) : (هو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها)[8] .

وأوضح ابن يعيش أن مراده أن تكون الكلمة الثانية المعربة عطف بيان أوضح من الكلمة الأولى المبيَّنة في العرف والاستعمال ومثله بقول الراجز[9] :

أقسم بالله أبو حفص عمر

---

(١) الكشاف : ٢/ ٧١٦ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٦/ ١١٢.

(٣) ينظر : الفريد : ٣/ ٣٢٨ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٣ .

(٥) سورة إبراهيم من الآية (١٦) .

(٦) ينظر : الكشاف : ٢/ ٥٤٦.

(٧) ينظر : شرح التسهيل: ٣/ ٣٢٦، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٤، شرح عمدة الحافظ : ٢/ ٥٩٥ .

(٨) المفصل : ١٥٩.

(٩) بيت من مشطور الرجز ينسب لعبدالله بن كيسبة، ونسبه ابن يعيش لرؤبة ووهمه البغدادي . ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٧١، أوضح المسالك : ١/ ١٢٨، خزانة الأدب : ٥/ ١٥٤.

وأن (عمر) – المعرب عطف بيان– أوضح من الكنية (أبو حفص) وهذا معنى تنزيله من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بالكلمة المستعملة، فيكون الثاني أشهر وأوضح وأعرف من الأول[1].

وذهب في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ﴾[2] إلى إعراب (أخي) عطف بيان من (هارون) مع أن الكلمة المعربة عطف بيان ليست أشهر وأوضح من الأولى، بل الأولى أشهر وأعرف منها[3]، وقد استبعد أبو حيان ما أجازه الزمخشري، فقال : (ويبعد فيه عطف البيان ؛ لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة)[4].

١٢- مجيء عطف البيان مشتقاً :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن عطف البيان لا يأتي إلا جامداً، يقول في تعريف عطف البيان : (هو اسم غير صفة)[5] .

وأوضح ابن يعيش ذلك بأن النعت لا يكون إلا مشتقاً، إما مأخوذاً من فعل، أو حلية، أما عطف البيان فلا يكون إلا بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، كالكنى والأعلام[6]، ونص على كونه جامداً غير مشتق من شراح المفصل صدر الأفاضل[7] والجندي[8].

وذهب في (الكشاف) إلى إعراب المشتق عطف بيان؛ إذ أعرب (ملك) من قوله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ٢ ﴾[9] عطف بيان مع أنه مشتق؛ إذ هو صفة مشبهة، يقول: (فإن قلت : (ملك الناس. إله الناس) ما هما من (رب الناس)؟ قلت : هما عطف بيان .)[10]، وتبعه

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٧١ .
(٢) سورة طه الآيتان (٢٩) (٣٠) .
(٣) ينظر : الكشاف : ٣/ ٦١ .
(٤) البحر المحيط : ٦/ ٢٢٥ .
(٥) المفصل : ١٥٩.
(٦) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٧١ .
(٧) ينظر : التخمير ٢/ ١٢٣.
(٨) ينظر :الإقليد : ٢/ ٧٧٥ .
(٩) سورة الناس الآية (٢) .
(١٠) الكشاف : ٤/ ٨٢٣ .

فخر الدين الرازي[1]، والسمين الحلبي [2].

واعترض عليه أبو حيان وابن هشام بأن (ملك) مشتق وعطف البيان لا يكون في الجوامد[3]. واعتُذر عنه بأن (ملك) هنا جامد لا مشتق بدليل أنه يوصف، فيقال : ملك عظيم [4].

١٣- تكرار العامل مع عطف البيان :

يقيس النحويون عطف البيان على النعت في الغرض من مجيئه، وأنه لإيضاح ما قبله، ولهذا نراهم في الحديث عن عطف البيان يجعلون عطف البيان من المبيَّن بمنزلة النعت من المنعوت، ولما كان المنعوت يحتاج النعت للإيضاح أو التخصيص اقتضى ألا ينفصل عنه في العامل، وأن يتحد العامل فيهما، ولما كان الغرض من عطف البيان الإيضاح اقتضى اتحاد عامله مع المبيَّن .

وقد نص الزمخشري في الأمور الفارقة بين عطف البيان والبدل أن البدل في حكم تكرار العامل، مما يدل على عدم تكراره مع عطف البيان، ولهذا لما أورد قول الشاعر[5] :

أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبه وقوعا

جعل (بشر) عطف بيان لا بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل هو (التارك) فلو كرر العامل مع (بشر) لأدى إلى إضافة المقترن بـ(أل) إلى مجرد منها[6]، وهذا لا يجوز على مذهب سيبويه والبصريين [7].

أما في (الكشاف) فقد ذهب إلى جواز تكرار العامل مع عطف البيان وذلك في كلامه على قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[8] فقال : (فإن قلت : فقوله : (من

---

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٣٧٦/١١ .

(٢) ينظر :الدر المصون ٥٩٣/٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥٣٥/٨، مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٥٩٣/٦، مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٥) بيت من الوافر نسب للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، وهو في الكتاب : ١٨٢/١، شرح المفصل : ٧٣/٣، شرح الكافية : ٩١١/٢/١ .

(٦) ينظر : المفصل : ١٦٠.

(٧) ينظر : الكتاب : ١٨٢/١، شرح الكتاب : ٨١/٤ (الهيئة المصرية)، شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ .

(٨) سورة الطلاق من الآية (٦) .

وجدكم) ؟ قلت : هو عطف بيان لقوله : (من حيث سكنتم)، وتفسير له)[1] .

وقد رد هذا الإعراب أبو حيان بأنه لا يعرف عطف بيان يعاد معه العامل، إنما هذه طريقة البدل [2].

وأقول : ما أشار إليه أبو حيان من أن حرف الجر لا يعاد إلا مع البدل ذكره النحويون في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [3] فـ(من آمن) بدل من (الذين استضعفوا) وقد أعيد معه حرف الجر اللام [4].

واعتذر عنه ابن هشام بأنه يريد بعطف البيان البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه[5].

وأقول : لا يتوجه ما قاله ابن هشام من أن الزمخشري أراد بعطف البيان البدل؛ لأن الزمخشري لما ذكر الإعراب قال : (عطف بيان وتفسير له) وهذه الكلمة – أعني (تفسير له) – لا تطلق إلا على عطف البيان ولا تطلق على البدل، والزمخشري نفسه أطلق على عطف البيان كلمة مرادفة للتفسير وهي الترجمة فقال في ضابطه : (وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ...فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة)[6]، فيطلق على عطف البيان الترجمة والتفسير، مما يرجح أنه عندما أورد عطف البيان في آية سورة الطلاق أراد عطف البيان لا البدل .

١٤– (هاتِ) اسم فعل :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن (هاتِ) اسم فعل أمر، فقال : (وهاتِ الشيء أي : أعطنيه، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾[7]) [8]، ووافقه ابن يعيش[9]،

---

(١) الكشاف : ٤/ ٥٥٨ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨/ ٢٨١ .

(٣) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٦٧، شرح المقدمة الكافية : ٢/ ٦٦٩، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٠، شرح التسهيل :٣/ ٣٣٤، شرح الكافية :١/ ٢/ ٩٦٤ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٨ .

(٦) المفصل : ١٥٩ .

(٧) سورة البقرة من الآية (١١١)، وفي سورة الأنبياء من (٢٤)، وفي سورة النمل من الآية (٦٤)، وفي سورة القصص من الآية (٧٥) .

(٨) المفصل : ١٩٢

(٩) ينظر : شرح المفصل : ٤/ ٣٠ .

والإسفراييني[١]، والكيشي[٢]، وخالفه العكبري[٣]، وصدر الأفاضل[٤] والسكاكي[٥] والرضي[٦] وابن هشام[٧]، وعدوه فعل أمر لا اسم فعل أمر . وصرح صدر الأفاضل وابن هشام بنسبة هذا الرأي إليه، وردا عليه .

أما في (الكشاف) فذهب إلى أن (هات) اسم صوت، يقول في تفسيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾[٨]: (و(هات) صوت بمنزلة (هاء) بمعنى : أحضر) [٩]. ووافقه الرازي[١٠]، ولم أجد من ناقشه في ذلك كأبي حيان وابن هشام، مع عنايتهما بكلام الزمخشري، وتتبع آرائه .

١٥– (كم) الاستفهامية أصل للخبرية :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن (كم) الخبرية أصل برأسها، وقسم مستقل لا يرجع لـ(كم) الاستفهامية، وجعلها قسيمة لها، مما يدل على أنها مستقلة وليست فرعاً عنها . يقول في (المفصل) : (فـ(كم) و(كذا) كنايتان عن العدد على سبيل الإيهام ... و(كم) على وجهين : استفهامية، وخبرية)[١١] .

ويفهم هذا الرأي من كلام كثير من النحويين فتعليلهم بناء الاستفهامية بتضمنها معنى همزة الاستفهام، والخبرية بوقوعها موقع (رب)[١٢]، أو حملها على نقيضتها (رب) التي للتقليل وهي للتكثير، إذ الشيء قد يحمل على نقيضه[١٣]، أو للشبه المعنوي لتضمنها

---

(١) ينظر : لباب الإعراب : ٤٨٨ .
(٢) ينظر : الإرشاد : ٢٠٦ .
(٣) ينظر : التبيان : ١٠٦/١ .
(٤) ينظر : التخمير : ٢٢٨/٢ .
(٥) ينظر : مفتاح العلوم : ١٣٠، ٢٢١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية : ٣٠٣/١/٢ .
(٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٢ .
(٨) سورة البقر من الآية (١١١) .
(٩) الكشاف : ١٧٨/١ .
(١٠) ينظر : التفسير الكبير : ٦/٢ .
(١١) المفصل : ٢٢٤ .
(١٢) ينظر : شرح الكتاب (الهيئة المصرية) : ١٣٧/١، اللباب للعكبري : ٣١٤/١، شرح الجمل لابن خروف : ٦٥١/٢، شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦/٢،
(١٣) ينظر : أسرار العربية : ٢١٤ .

معنى حرف يدل على التكثير يستحق الوضع [1]، يدل على أنهما قسمان مغايران .

وذهب في (الكشاف) إلى أن الخبرية أصلها الاستفهامية، يقول : (لأن (كم) لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبر؛ لأن أصلها الاستفهام)[2]، وتابعه ابن يعيش[3]، والبيضاوي[4]، والشاطبي في موضعين من شرحه للألفية [5]، وهو رأي بعض الأصوليين عند مناقشتهم صيغ العموم، إذ جعلوا (كم) الاستفهامية للعموم؛ لشمولها كل الأعداد، فتكون الأصل، بخلاف الخبرية المخصوصة بعدد مراد به التكثير فلا تقتضي العموم[6]، ويفهم أصالة الاستفامية وتبعية الخبرية من تعليلي ابن مالك وابن الحاجب بحملها على الاستفهامية لفظاً ومعنى[7]، وفُسِّر كلام ابن مالك بأن مراده بمشابهة (كم) الاستفهامية بالمعنى هو الدلالة على العدد فقط[8].

واعترض عليه أبو حيان بأن الخبرية لا ترجع إلى الاستفهامية، وليست أصلاً لها، بل هي قسم مستقل، ولفظهما مشترك بين الخبرية والاستفهامية [9].

والذي يظهر لي أن الزمخشري جعل الاستفهامية أصلاً للخبرية؛ ليعلل تعليق الفعل (يرى)؛ لأن الاستفهام من معلقات الفعل عن العمل، وإذا كانت (كم) خبرية فإن معنى الخبرية ليس من معلقات الفعل، ومذهب البصريين يرى تعليق الفعل؛ لتتصدر (كم)، في حين أن الكوفيين يجيزون إعمال الفعل في (كم) الخبرية؛ لأنهم لا يرون تصدرها[10]، وأيدهم الأخفش في إجازته عدم تصدر (كم) حين أجاز : ملكت كم غلام ،لعدم ظهور معنى الاستفهامية فيها.

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ٧٧ .

(٢) الكشاف : ٤/ ١٣.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤/ ١٢٥.

(٤) ينظر : أنوار التنزيل : ٤/ ٢٦٧.

(٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ٢٩٥، ٣٠٤ .

(٦) ينظر العقد المنظوم : ١/ ٥١٧، تلقيح الفهوم : ٣٢١ .

(٧) ينظر : التسهيل : ١٢٥، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٢٣ .

(٨) ينظر : تمهيد القواعد : ٥/ ٢٤٩٨.

(٩) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٣١٩ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٣٣، ٣٧٦ .

وأشار إلى اختلاف رأي الزمخشري في (المفصل) و(الكشاف) الزركشي[1].

١٦- تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف :

عقد الزمخشري في (المفصل) مقارنة بين حرفي الاستفهام الهمزة و(هل)، وذكر أن من خصائص الهمزة تقدمها على أحرف العطف الواو والفاء و(ثم)، يقول : (وتوقعها قبل الواو والفاء و(ثم) ، قال الله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا ﴾[2] ، وقال : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [4]، ولا تقع (هل) في هذه المواضع .)[5] ووافقه في ذلك شراح المفصل [6].

وعلل ابن هشام هذا التصدر بأنه إيذان بتقدم الهمزة ؛ إذ إن لها الصدارة في الكلام، ونسبه لسيبويه والجمهور [7].

أما في (الكشاف) فله ثلاثة آراء :

الرأي الأول : وافق الجمهور وما ذكره في (المفصل) من أن الهمزة متقدمة على حرف العطف وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [8]، وقال تعالى : ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[9] وقال تعالى ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [10]، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[11] فقد رجع في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور، وأن العاطف قد عطف الجملة التي بعد حرف الاستفهام على ما قبله، وعد تقدم الاستفهام على حرف العطف في

---

(١) ينظر : البرهان : ٤/ ٣٢٨ .

(٢) سورة البقرة من الآية (١٠٠) .

(٣) سورة هود من الآية (١٧) وسورة محمد من الآية (١٤) .

(٤) سورة يونس من الآية (٥١) .

(٥) المفصل : ٤٣٧ .

(٦) ينظر : التخمير : ٤/ ١٤١، شرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ١٥١، الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٢٣٩، الإقليد: ٤/ ١٨١٩.

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ٢٢ .

(٨) سورة الأعراف من الآية (٩٧) .

(٩) سورة الأعراف من الآية (٩٨) .

(١٠) سورة الواقعة الآية(٤٨) .

(١١) سورة يونس من الآية (٥١) .

هذه المواضع من خصائص الهمزة، إذ إن لها الصدارة في الكلام [١].

وقد أشار أبو حيان والمرادي وابن هشام إلى رجوع الزمخشري في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور، ومخالفته ما ذكره في (المفصل) [٢].

الرأي الثاني : أن الواو عاطفة على محذوف مقدر بعد همزة الاستفهام، وقدر ذلك في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [٣]، وقوله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [٤]، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ [٥]، وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٦]، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾[٧]، وقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[٨]، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ [٩]، إذ جعل المعطوف عليه جملة واقعة بعد همزة الاستفهام فتتصدر الهمزة[١٠]، ووافقه في هذا التقدير في بعض المواضع الرازي[١١]، والمنتجب الهمذاني[١٢]، والزملكاني[١٣] والبيضاوي[١٤]، وأبو حيان في أحد المواضع[١٥] مع أنه

---

(١) ينظر : الكشاف : ٢/١٣٤، ٣٥١، ٤/٤٦٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١/٤٩٢، ٧/٢٥١، ٣٤٧، الجنى الداني : ٣١، مغني اللبيب : ٢٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٠٠) .

(٥) سورة السجدة من الآية (٢٦) .

(٦) سورة سبأ من الآية (٩) .

(٧) سورة الصافات الآية (٥٨) .

(٨) سورة الزخرف من الآية (٥) .

(٩) سورة الجاثية الآية (٣١) .

(١٠) ينظر الكشاف : ١/١٦٢، ١٧١، ٣/٥١٦، ٥٧٠، ٤/٤٥، ٢٣٧، ٢٩٣ .

(١١) ينظر : التفسير الكبير : ٩/٦١٨ .

(١٢) ينظر : الفريد : ١/٣٣٢، ٣٤٦ .

(١٣) ينظر : البحر المحيط : ٣/٧٤ .

وهو : عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني الشافعي ت ٦٥١هـ ينظر طبقات الشافعية الكبرى : ٨/٣١٦ .

(١٤) ينظر : أنوار التنزيل : ١/٩٣، ٩٦، ٤/٢٢٣، ٥/١١، ٨٦ .

(١٥) ينظر : البحر المحيط : ١/٤٦٨ .

قد عارضه في مواضع أخرى[1] ، وابن هشام في (أوضح المسالك) [2] مع معارضته له في المغني[3] .

ونسب ابن هشام هذا القول للزمخشري ابتداءً، فذكر بأنه رأي جماعة أولهم الزمخشري[4]، وما قاله فيه نظر؛ لأن الزمخشري مسبوق إلى هذا القول، إذ سبقه الفراء والنحاس، ونسب إلى الغزني[5].

يقول الفراء عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[6]: (يقول : أما يعلمون أنهم حيثما كانوا فهم يرون بين أيديهم من الأرض والسماء مثل الذي خلفهم) [7]. ويقول النحاس : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ [8]: (في الكلام محذوف، والتقدير : أتأمنون أن ينزل بكم العذاب ثم يقال لكم إذا حل بكم : الآن آمنتم به) [9]، فيكون الزمخشري في تقدير المحذوف بعد همزة الاستفهام متابعاً وليس مبتدع هذا الرأي .

الرأي الثالث : ذهب إلى إجازة الوجهين كون المعطوف عليه هو ما قبل الهمزة وتقدمت الهمزة على العاطف؛ لتصدرها، أو أن المعطوف عليه محذوف مقدر بعد الهمزة وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [10]، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾[11]، ولم يرجح أياً من الوجهين[12] .

---

(١) ينظر البحر المحيط : ٣/ ٧٤، ١١١، ٧/ ٢٥١، ٨/ ٥١، ٢٠٩ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٣/ ٣٩٧.

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣ .

(٤) ينظر السابق : ٢٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٧، توضيح المقاصد : ١٠٣٣.

وهو محمد بن مسعود الغزني نحوي من أهل فارس له كتاب البديع ، وكتاب في التفسير ت ٤٢١هـ .

ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٤٥ ، كشف الظنون : ١/ ٢٣٦ .

(٦) سورة سبأ من الآية (٩) .

(٧) معاني القرآن : ٢/ ٣٥٥ .

(٨) سورة يونس من الآية (٥١) .

(٩) إعراب القرآن : ٢/ ٢٥٨.

(١٠) سورة آل عمران من الآية (٨٣) .

(١١) سورة آل عمران من الآية (١٦٥) .

(١٢) ينظر الكشاف : ١/ ٣٨٠، ٤٣٦ .

١٧- منع كون (ما) شرطية لرفع الجواب بعدها :

أجاز الزمخشري في (المفصل) رفع الفعل المضارع إذا وقع جواب شرط وكان فعل الشرط ماضياً، يقول : (ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً . فإذا كان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع قال زهير [١]:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ [٢]

أما علة رفع الجواب فهي أن أداة الشرط لما لم يظهر أثرها في الماضي المجاور لها وهو فعل الشرط لم يظهر في الأبعد وهو الجواب[٣].

وإجازة رفع الفعل المضارع هو رأي عبدالقاهر الجرجاني[٤]، وتابعه بعض المتأخرين كصدر الأفاضل[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والبعلي الحنبلي[٩]، وأبي حيان[١٠] .

وذهب في (الكشاف) عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾[١١] إلى منع كون (ما) شرطية فيكون شرطها ماضياً (عملت) وجوابها فعل مضارع مرفوع وهو (تود) وجعلها موصولة، وصرح بأنه لو كان الجواب ماضياً لجعلها شرطية، كما في إحدى القراءات، يقول : (ولا يصح أن تكون (ما) شرطية؛ لارتفاع (تود). فإن قلت : فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبدالله (ودت)؟ قلت : لا كلام في

---

(١) بيت من البسيط لزهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان ، وهو في ديوانه : ١٥٣، وفي الكتاب : ٦٦/٣، المقتضب : ٧٠/٢، الإنصاف : ٦٢٥ .

(٢) المفصل : ٤٣٩ .

(٣) ينظر : التخمير : ١٤٥/٤، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤/٢ .

(٤) ينظر المقتصد : ١١٠٤/٢ .

(٥) ينظر : التخمير : ١٤٥/٤ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤/٢، شرح المقدمة الكافية : ٨٨٢/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٨٤/٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية : ٩٣٠/٢/٢ .

(٩) ينظر : الفاخر : ٥٨٠/٢ .

(١٠) ينظر البحر المحيط : ٤٤٧/٢ .

(١١) سورة آل عمران من الآية (٣٠) .

صحته) [1]. فجعل تعليل عدم جعلها شرطية هو رفع الفعل المضارع بعدها، وحكم عليه بعدم الجواز، ورجع عما اختاره في (المفصل) وهو في هذا متابع رأي سيبويه والمبرد ومتقدمي النحويين في عدم جواز رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، ولهذا لما أوردوا قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ

أوله سيبويه بأنه على التقديم والتأخير، وأن الكلام في الأصل : يقول : لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل[2]، وخرجه المبرد على تقدير حذف الفاء من الجواب وأن الأصل (فيقول) [3].

وأشار ابن هشام إلى اختلاف رأي الزمخشري، وعد ما ذهب إليه (الكشاف) هو الصواب؛ لتحرجه من تخريج القراءة على غير الوجه الأرجح البعيد عن الضعف[4].

١٨- لزوم مجيء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) مفرداً :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن خبر (أنَّ) بعد (لو) المقدر بعدها فعل يلزم أن يكون فعلاً، ليعوض الفعل المقدر مع (لو)، فقال : (ولطلبهما الفعل وجب في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً، كقولك : لو أن زيداً جاءني لأكرمته ... ولو قلت: (لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمته) لم يجز)[5]، ووافقه ابن يعيش[6]، والجندي[7].

أما ابن الحاجب فوافقه في إيجاب وقوع الفعل خبراً لـ(أنَّ)، وأنه لازم، لما فيه من المشاكلة اللفظية لفعل الشرط المقدر بعد (لو)، ومنع وقوع المشتق هنا، لكنه أجاز وقوع المفرد الجامد خبراً إذا تعذر تقدير الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[8]، إذ يمتنع تقدير الفعل هنا؛ لعدم وجود فعل بمعنى الأقلام[9]، ووافقه

---

(١) الكشاف ٣٥٢/١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٦٦/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٧٠/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧١٨ .

(٥) المفصل : ٤٤٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ١١/٩ .

(٧) ينظر : الإقليد : ١٨٣٥/٤ .

(٨) سورة لقمان من الآية (٢٧).

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٥٩/٢، شرح المقدمة الكافية : ١٠٠٣/٣، شرح الوافية : ٤١٢ .

الرضي[1] والإربلي[2].

وخالفه ابن مالك[3]، والإسفراييني[4]، وأبو حيان[5]، وابن هشام[6] فأجازوا مجيء المفرد خبراً لـ(أن) الواقعة بعد (لو)، وخصه الإسفراييني بالمفرد الجامد، أما ابن مالك فأجازه في المشتق مستدلاً بقول الراجز[7]:

لو أنَّ حيّاً مدركُ الفلاحِ
أدركه مُلاعِبُ الرِّماحِ

ووافقه أبو حيان، وابن هشام ، ونسب إلى ابن الضايع إجازة ذلك، وأنه رد على الزمخشري[8].

وقد تأول المرادي كلام الزمخشري بأن المنع عنده ينصرف إلى الخبر المشتق ، يدل لذلك تمثيله بـ(لو أن زيداً حاضري لأكرمته) ولم يتعرض للجامد حتى يعترضه ابن الحاجب ويستدركه عليه، أو ابن مالك ليرد عليه بما ذكره من الآيات التي جاء الخبر فيها جامداً، أما ما ذكره ابن مالك من مجيء الخبر مشتقاً واستدلاله بالبيت السالف فهو مفرد، ويعد من النادر الذي لا حكم له، فلا يرد به على الزمخشري[9].

وأقول : أشار ابن هشام في غير (مغني اللبيب) إلى أن البيت يحتمل أن يكون الضرورة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه المرادي[10].

وذكر ابن هشام أن رأي الزمخشري يرده آيتان من القرآن الكريم لم يتنبه لهما الزمخشري نفسه، ولا ابن الحاجب المانع وقوع المشتق خبراً، ولا ابن مالك الذي استدل

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢/٢/١٤٠٠ .
(٢) ينظر : جواهر الأدب : ٣٢٦ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/١٦٣٧.
(٤) ينظر : لباب الإعراب : ٤٦٨ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠١.
(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٦ .
(٧) بيتان من مشطور الرجز نسبا للبيد بن ربيعة في ديوانه : ٣٣٣، وهما في شرح الكافية الشافية : ٣/١٦٣٧، ارتشاف الضرب : ٤/١٩٠١، مغني اللبيب : ٣٥٧ .
(٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/١٨٦.
(٩) ينظر : الجنى الداني : ٢٨٢ .
(١٠) ينظر : شرح قصيدة كعب بن زهير : ١١٧ .

على مجيئه بالشعر، وهما قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٦٨ ﴾[2].

وأقول : أما الآية الأولى فقد ذكرها ابن الحاجب ولم تغب عنه، وأنه قد اعترض بها عليه في منعه تقدير المشتق خبراً، لكنه أشار إلى أن (لو) فيها ليست شرطية، بل مصدرية والكلام فيها إذا كانت شرطية، وأشار إلى ذلك الرضي[3] .

أما الآية الثانية فالظرف (عندنا) إما أن يتعلق بمفرد تقديره : كائن أو مستقر، فيكون مؤيداً لما ذهب إليه ابن هشام، أو يتعلق بفعل تقديره (استقر) فيكون دليلاً لابن الحاجب في لزوم مجيء الخبر فعلاً .

وقد ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – أن في القرآن الكريم ست آيات جاء فيها خبر (أن) الواقعة بعد (لو) ظرفاً وجاراً ومجروراً غير ما ذكره ابن هشام [4].

ونسب هذا الرأي – أعني لزوم فعلية خبر (أن) الواقعة بعد (لو) الشرطية – للسيرافي [5].

أما في (الكشاف) فقد رجع إلى مذهب الجمهور وأجاز وقوعه مشتقاً ، ويتضح ذلك من تقديره المعنى – وإن لم يصرح به – في قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ ﴾[6]، فذكر اختلاف القراء في (والبحر) رفعاً ونصباً[7]، وعلل الرفع بوجهين :

أحدهما : بالعطف على محل (إنَّ) ومعمولها، فيكون التقدير : ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً، وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر .

الثاني : رفعه على الابتداء والواو للحال ، فيكون التقدير : ولو أن الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدوداً[8].

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٢٠) .

(٢) سورة الصافات الآية (١٦٨) .

(٣) ينظر : شرح الوافية : ٤١٣ ، شرح الكافية : ١٤٠١/٢/٢.

(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٥٣٦/١/١ .

(٥) ينظر :ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤، الجنى الداني : ٢٨١، المساعد : ١٩٣/٣، المقاصد الشافية : ١٨٦/٦ .

(٦) سورة لقمان من الآية (٢٧) .

(٧) قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب، والباقون بالرفع . ينظر : السبعة : ٥٢٣، النشر : ٣٤٧/٢ .

(٨) ينظر : الكشاف : ٥٠١/٣ .

الخاتمة :

أختم هذا البحث بما توصلت إليه من بعض النتائج وهي :

١- أن اختلاف آراء العالم في كتبه المتعددة أمر مألوف ومعتاد، خصوصاً من يقوم بتأليف تفسير كبير كالزمخشري أقام عليه أكثر من سنتين، فإذا كانت آراؤه تعددت في مواضع متفرقة في هذا التفسير كما في مسألة منع تقدم الحال على عاملها المعنوي، وتقدم همزة الاستفهام على حرف العطف، فأن تخالف ما كتبه قبل سنين أمر وارد، وحري أن يقع .

٢- انفرد الزمخشري بآراء أوردها في (الكشاف) مخالفاً ما في (المفصل) كتعليل منع (ثُلاث) من الصرف بالعدل المكرر، ووصف الضمير(أنت)، وإعراب العلم صفة، ووصف اسم الإشارة بغير مقترن بـ(أل)، ومجيء عطف البيان أقل تعريفاً من المبين، ومجيء عطف البيان من المشتق، وجواز تكرار العامل مع عطف البيان، وجعل (هاتِ) اسم صوت، وكون (كم) الاستفهامية أصلاً للخبرية .

٣- خالف الزمخشري بعض الآراء في (المفصل) لمتابعته بعض النحويين المتقدمين وهي : إجازته تقدم الحال على عاملها المعنوي، وتقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام .

٤- تعددت آراء الزمخشري في بعض المواضع المتكررة ففي تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف أجازه في (المفصل) ، ولم يجزه في مواضع من (الكشاف) فقدر محذوفاً، ثم رجع إليه في مواضع أخرى ، وفي مواضع أخرى أجاز الوجهين . وكما في تقدم الحال على عاملها المعنوي منعه في (المفصل) ، وأجازه في مواضع من (الكشاف)، وفي مواضع أخرى منه منعه ورجع لما في (المفصل) .

٥- وافق الزمخشري الجمهور فيما ذكره في (الكشاف) ورجع عما أورده في (المفصل) وذلك في إجازة بناء المنادى الموصوف بـ(ابن) مضاف إلى علم بعده، متصل بما قبله على الضم وعدم الاقتصار على الفتح، وإجازة ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده، وإجازة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر،

ومنع رفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط إذا كان الشرط ماضياً.

٦- تنوعت أسباب اختلاف رأي الزمخشري في (الكشاف) عنه في (المفصل) فظهر لي أن منها :

أ- انفراده بآراء لم يسبق إليها، وهذا من أكثر الأسباب ظهوراً في المسائل التي اختلفت آراؤه فيها؛ إذ ورد في تسع مسائل .

ب- ترجيح مذهب الجمهور كما في مسألة جواز ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده، ومنع رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط إذا كان شرطه ماضياً .

ج- تحرجه من تخريج القراءة المتواترة على وجه ضعيف مقصور على الشعر، كمنعه كون (ما) شرطية في آية آل عمران؛ لئلا يرتفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط ، ولذا جعلها موصولة مع تصريحه بأنه لو كانت القراءة شاذة لأجاز تخريجها على ما يقتصر به على الشعر .

٧- قوة تأثير الزمخشري في بعض العلماء الخالفين له كفخر الدين الرازي، والمنتجب الهمذاني، والبيضاوي؛ إذ وافقوه في أغلب الآراء التي خالف فيها ما ذكره في (المفصل) .

٨- عناية العلماء بتتبع آراء الزمخشري في كتبه المتعددة، خصوصاً (المفصل) و(الكشاف)، وهذه طريقة ابن مالك، واقتفاها بعده أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والزركشي، والدماميني، والبغدادي، والشيخ عضيمة رحمه الله .

* * *

المصادر والمراجع :

- **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي، تحقيق : عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور : رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** للكيشي، تحقيق الدكتور : عبد الله البركاتي، والدكتور : محسن بن سالم العميري نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- **إرشاد الهادي** للتفتازاني، تحقيق الدكتور : محمد عبدالكريم الزبيدي، دار البيان العربي في جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **أسرار العربية** لابن الأنباري، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- **الأصول في النحو** لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالوية ، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- **إعراب القرآن** للنحاس تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩ م .
- **الإقليد شرح المفصل** للجندي، تحقيق ودراسة الدكتور : محمود أحمد علي أبو كتة الدارويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
- **أمالي** ابن الشجري، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** للبيضاوي، تقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية .

- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب، تحقيق الدكتور : موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- **البرهان في علوم القرآن** للزركشي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية .
- **التبيان في إعراب القران** لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل** الخوارزمي، إعداد : عادل محسن سالم العميري، نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** للدماميني، تحقيق الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- **التفسير الكبير لفخر الدين** الرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
- **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم** للعلائي، تحقيق الدكتور : عبد الله بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد** لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ. د علي فاخر وآخرين، دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي، تحقيق ودراسة الدكتور : عبدالرحمن سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- **الجمل** للزجاجي، تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة

الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
– **الجمل في النحو** لعبدالقاهر الجرجاني، شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
– **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
– **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** لعلاء الدين الإربلي، تحقيق الدكتور : حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
– **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر البغدادي، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
– **الخصائص** لابن جني، تحقيق : محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي .
– **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة .
– **الدر المصون في علم الكتاب المكنون** للسمين الحلبي، تحقيق : علي محمد معوض وآخرين، توزيع مكتبة الباز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
– **دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٨٩م .
– **ديوان زهير بن أبي سلمى** بشرح ثعلب، دار الكتب القاهرة ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م .
– **ديوان لبيد بن ربيعة**، قدم له وحققه الدكتور : إحسان عباس، إصدار وزارة الإعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
– **السبعة في القراءات** لابن مجاهد، تحقيق الدكتور : شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية
– **شرح التسهيل** لابن مالك، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد، والدكتور : محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
– **شرح جمل الزجاجي** لابن خروف، تحقيق الدكتور : سلوى محمد عمر عرب، نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
– **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح من دون ذكر اسم الدار، أو سنة النشر .
– **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصاري، عناية : محمد محي الدين

عبدالحميد، دار الفكر.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك، تحقيق الدكتور: عدنان عبدالرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- **شرح قصيدة كعب بن زهير** لابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق ومراجعة الدكتور: محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **شرح الكافية** للرضي، تحقيق الدكتور: حسن محمد الحفظي، والدكتور: يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- **شرح الكتاب** للسيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- **شرح الكتاب** للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- **شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل** الخوارزمي، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- **شرح المفصل** لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
- **شرح المقدمة الكافية** لابن الحاجب، تحقيق ودراسة الدكتور: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- **شرح الوافية نظم الكافية** لابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور: موسى بناء العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- **شواذ القراءات** للكرماني، تحقيق الدكتور: شمران العجلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان.
- **صحيح البخاري**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- **صحيح مسلم**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

- **العقد المنظوم في الخصوص والعموم** لشهاب الدين القرافي، تحقيق : محمد علوي بنصر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري، عني بنشره ج . براجشتراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- **الفاخر شرح جمل عبدالقاهر** للبعلي الحنبلي، تحقيق الدكتور : ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م .
- **الفريد في إعراب القران المجيد** للمنتجب الهمذاني، تحقيق الدكتور : محمد حسن النمر والدكتور : فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة الدوحة الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .
- **الكافية في النحو ل**ابن الحاجب، تحقيق الدكتور : طارق عبدالله نجم، مكتبة دار الوفاء بجدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب** لسيبويه، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- **الكشاف** للزمخشري، دار الكتاب العربي من دون ذكر تاريخ النشر .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- **لباب الإعراب** لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن،دار الرفاعي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب** لأبي البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات،والدكتور : عبدالإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- **اللمع** لابن جني، تحقيق : حامد مؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **المدارس النحوية** للدكتور : شوقي ضيف، دار المعارف بمصر .
- **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي** للدكتور : محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة ودار عمار، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م ،
- **المحرر الوجيز في تفسر الكتاب العزيز** لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال سيد إبراهيم، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي،

الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.
– **مختصر في شواذ القران من كتاب البديع** لابن خالويه، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
– **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة (أم القرى حاليا) ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
– **مشكل إعراب القران** لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور : ياسين السواس، دار المأمون للتراث، من دون ذكر سنة النشر .
– **معاني القرآن للفراء**، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، من دون ذكر اسم الدار أو سنة النشر .
– **معاني القرآن** للأخفش الأوسط، تحقيق : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
– **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج، تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
– **المعجم الكبير** للطبراني، حققه وخرج أحاديثه : حمدي عبدالمجيد السلفي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، مطبعة الأمة ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .
– **مغني اللبيب عن كتب** الأعاريب لابن هشام، حققه وعلق عليه الدكتور : مازن المبارك وآخران، دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
– **مفتاح العلوم** للسكاكي، حققه وقدم له الدكتور : عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
– **المفصل في صنعة الإعراب** للزمخشري، تقديم الدكتور : علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
– **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
– **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق : كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
– **المقتضب** لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون ذكر سنة النشر .

- **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**، الدكتور مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة .
- **الموجز في النحو** لابن السراج، حققه وقدم له : مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، الطبعة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .
- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، دار الكتاب العربي، من دون ذكر سنة النشر .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حققه الدكتور : إحسان عباس، دار صادر، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

* * *